رفضوا فكرة تأجيل المناقشة وأكدوا أن التعديلات تفيد شريحة كبيرة من المتقاعدين

إصرار نيابي على إدراج تقريري «المالية» بشأن «الاستبدال» و«القرض الحسن» على جدول أعمال الجلسة القادمة

- هايف: استعجال التعديلات لإقرارهما في الجلسة المقبلة ونأمل تعاون اللجنة ووزير المالية
- الحويلة: سنعمل على التنسيق مع النواب للتصويت على «الاستبدال» و«تخفيض القرض الحسن» الجلسة المقبلة
- الصالح: إطالة أمد المداولة الثانية لقانون التأمينات الذي سيفيد شريحة كبيرة من المتقاعدين غير مقبول
- ماجد المطيري: اتفقنا مع أعضاء «المالية» على إحالة تقرير «الاستبدال» و«القرض الحسن» ونرفض التأجيل

ماضي الهاجري ـ سامح عبدالحفيظ
سلطان العبدان ـ بدر السهيل

محمد هايف

د.محمد الحويلة

خليل الصالح

ماجد المطيري

أسامة الشاهين

قابل عدد من النواب تأجيل لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بحث تعديلات قانون التأمينات الاجتماعية فيما يخص الاستبدال والقرض الحسن بالرفض، والإصرار كذلك على إدراج تقريري اللجنة على جدول أعمال جلسة مجلس الأمة المقرر عقدها يوم الثلاثاء المقبل الموافق 16 من الشهر الجاري.

وأرجع النواب هذا التمسك والإصرار على تمرير القانون في الجلسة المقبلة إلى أن هذه التعديلات ستفيد شريحة كبيرة من المتقاعدين، وتخفيف الكثير من الأعباء المعيشية عن كاهلهم.

وأكدوا في تصريحات مختلفة أنهم بصدد التنسيق مع أعضاء اللجنة المالية للانتهاء من التقرير وإدراجهم على جدول أعمال الجلسة القادمة تمهيدا للتصويت عليه وإقراره.

وفي هذا السياق، قال النائب محمد هايف إن قانون الاستبدال وفقا للشريعة والقرض الحسن لا بد من استعجاله ليكون على جدول جلسة الثلاثاء المقبل بتعاون من اللجنة المالية ووزير المالية ورئيس الوزراء لإقرار المداولة الثانية.

وأضاف هايف أن هذا الأمر واجب خاصة بعد وقوف سمو رئيس الوزراء في جلسة المداولة الأولى معترضا على عبارة مماطلة الحكومة ومؤكدا تعاونه لإقرار هذا القانون.

من جانبه، أكد النائب خليل الصالح أن إطالة أمد مداولات تعديل قانون التأمينات ونظام الاستبدال الذي سيفيد شريحة كبيرة من المتقاعدين أمر غير مقبول أو مبرر.

وأضاف ان الوضع لا يحتمل التأخير وإقرار التعديل مطلوب من اللجنة المالية وعليها أيضا الاستعجال برفع تقريرها عن القانون الى المجلس لإقراره في الجلسة المقبلة.

بدوره، أكد النائب د.محمد الحويلة أهمية قانون الاستبدال وتخفيض قسط القرض الحسن لشريحة عزيزة وكبيرة من المتقاعدين والذي تم التصويت عليه في المداولة الأولى.

وأضاف الحويلة أنه نظرا لأهمية القانون وشريحة المتقاعدين سنعمل على التنسيق مع الزملاء النواب لعقد اجتماع للجنة المالية قبل الجلسة القادمة لرفع التقرير الخاص بالقانون حتى يدرج على جدول أعمال الجلسة ليتسنى لنا التصويت عليه بإذن الله.

من ناحيته، أكد النائب ماجد المطيري رفض النواب فكرة تأجيل تعديل قانون التأمينات.

وأضاف المطيري أنه تم الاتفاق مع أعضاء اللجنة المالية على عقد اجتماع للجنة للتصويت على قانون الاستبدال والقرض الحسن وإحالة التقرير ليكون على جدول أعمال جلسة 16 الجاري، رافضا أي تأجيل بحجة أزمة كورونا.

من جانبه، طالب النائب أسامة الشاهين اللجنة المالية البرلمانية بإدراج المداولة النهائية لتخفيض استقطاع «الاستبدال» و«القرض الحسن» على جدول أعمال الجلسة المقبلة لإقراره، تخفيفا لمعاناة المتقاعدين وأعباء المعيشة عليهم. واستغرب الشاهين التحجج بعدم ورود كتاب من الحكومة، متسائلا «فمنذ متى تنتظر لجان المجلس كتب من الوزراء لتحديد أولوياتها ورفع تقاريرها».

ولفت الشاهين إلى أن الجلسة المقبلة هي جلسة عامة وليست خاصة استثنائية، لذلك لا مبرر دستوريا وتشريعيا لقصرها على قوانين أزمة كورونا دون غيرها من بنود تهم الوطن والمواطنين. من جانب آخر، ثمن الشاهين إنجاز اللجنة المالية والاقتصادية ـ وبموافقة الحكومة كذلك ـ تقريرها بشأن تأجيل أقساط صندوقي «الأسرة» و«المعسرين»، وذلك بأثر رجعي منذ بداية الأزمة الصحية، وعليه ستعود الأقساط المخصومة لحسابات المواطنين.

الشاهين: الجلسة المقبلة عامة وليست خاصة لذلك لا مبرر دستورياً وتشريعياً لقصرها على قوانين أزمة «كورونا»

«التشريعية» تواصل بحث تعديل القانون المدني لمعالجة أزمة الإيجارات بسبب «كورونا»

سامح عبدالحفيظ

خالد الشطي متحدثا

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية

واصلت لجنة الشؤون التشريعية في اجتماعها امس بحث تداعيات أزمة كورونا من الناحية التشريعية والقوانين التي يجب أن تسن لمواجهة المشاكل والتداعيات التي أسفرت عن هذا الوباء.

وقال رئيس اللجنة النائب خالد الشطي في تصريح بمجلس الأمة إن اللجنة ناقشت اقتراحين بقانونين في الاجتماع السابق وتم تقديم اقتراح ثالث أمس ليصبح هناك 3 اقتراحات كلها خاصة بموضوع الإيجارات.

وأضاف أن اللجنة انتهت الاسبوع الماضي من مناقشة الإيجارات في القطاع السكني والاستثماري السكني لوضع حل مرضي لجميع الأطراف في العلاقة الإيجارية. وأشار إلى أنه تم بحث مسألة أخرى وهي المحال التجارية المستأجرة وأصحابها لم ينتفعوا منفعة كاملة منها، نتيجة الحظر الجزئي والحظر الكلي والتعطيل الصادر بقرار من مجلس الوزراء.

وقال الشطي إن المستأجر يقول إنه لم يستفد وطبقا للقانون المدني لا يجب أن يدفع القيمة الإيجارية، موضحا أنه في المقابل أصحاب العقارات يقولون إنه صحيح لم ينتفع ولكن يجب عليهم سداد مصاريف الكهرباء والماء وحراسة المنشأة، ويطالبون باعتبار العقار المستأجر كمخزن، كما أن هناك أيضا من هم مرتبطون مع البنوك بقروض وفوائدها. وأضاف «المسألة شائكة وطلبنا استطلاع رأي جهات متعددة وطلبنا من وزارة العدل أن يكون رأيهم مكتوبا في هذه المسألة، ووزارة العدل سوف تقدم وجهة نظر المجلس الأعلى للقضاء». وبين أن «هناك وجهة نظر لاتحاد العقاريين، وكذلك وجهة نظر أصحاب المكاتب والمحلات واللجنة تمثل وجهة النظر هذه، مبينا أنه لابد أن تتقابل الآراء حتى نصل في النهاية إلى قاعدة لا ضرر ولا ضرار، بحيث لا يضر المؤجر ولا يتضرر المستأجر في نفس الوقت». وأكد أن هناك حلولا تم التباحث فيها وطلبت اللجنة من أصحاب الشأن أن تكون الحلول المقترحة مكتوبة، مشيرا إلى أنه في الاجتماعات اللاحقة للجنة سيتم التوصل إلى رؤية شاملة متكاملة من أجل إضافة هذه التعديلات إلى القانون المدني.

العدساني: استجواب وزير المالية يتضمن قضايا جسيمة تدخل ضمن مسؤولياته

رياض العدساني

لمشاهدة الفيديو

قال النائب رياض العدساني إن محاور استجوابه لوزير المالية براك الشيتان تتضمن قضايا جسيمة، معتبرا أن هناك من يحاول تشويه استجوابه والتطرق لقضايا أخرى لا تتعلق بمحاور الاستجواب.

وأوضح العدساني في تصريح بمجلس الأمة امس أن محاور الاستجواب تتعلق بالدين العام والبدائل التمويلية والعقود المباشرة خلال أزمة كورونا بما يتجاوز 800 مليون دينار، والاستبدال، والاستثمارات الداخلية والخارجية، والصندوق الماليزي وصندوق الموانئ، بالإضافة الى التقريرين اللذين وافق عليهما البرلمان فيما يخص صفقة الايرباص ومدير التأمينات الاسبق.

وقال العدساني ان هناك العديد من القضايا الجسيمة التي تدخل في نطاق مسؤولية الوزير، ولم يتحرك بشأنها من بينها قيام بعض البنوك الكويتية بإقراض شركة خارجية، حتى تم الاستيلاء على أموال هذه الشركة، مشيرا إلى انه طالب محافظ البنك المركزي في اجتماع بمكتب مجلس الأمة وبحضور 21 نائبا وخمسة وزراء بضرورة فتح تحقيق، إلا أن محافظ «المركزي» رفض رفضا قاطعا ولم يتحرك الوزير بفتح تحقيق وفحص السجلات والمحاسبة.

وبين انه فيما يخص الأرباح المحتجزة لدى وزارة النفط بقيمة 7 مليارات دينار فإن لجنة الميزانيات هي التي أعدت تقريرا بهذا الشأن في فبراير 2019 وصادق عليه البرلمان في شهر يوليو 2019، مشيرا الى أن مبلغ المليار ونصف الذي تم توريده كان عن طريق متابعة لجنة الميزانيات البرلمانية، وليس في عهد الوزير الحالي.

وأضاف انه فيما يخص قضايا غسيل الأموال والمساس بالأموال العامة فإنني قبل أيام قليلة طالبت وزارة الداخلية بضرورة إلقاء القبض على احد المدانين بقضايا نصب واحتيال وتزوير في محررات رسمية في احدى الشركات.

وطالب العدساني الأجهزة الحكومية والبنك المركزي ووحدة التحريات المالية بمتابعة القضية كونها تتعلق بأموال عامة، لافتا إلى أن حكما قضائيا يؤكد أن هناك اكثر من 100 مليون دينار يتم تدويرها في قضايا غسيل أموال ونصب واحتيال، مشددا على ضرورة فتح السجلات وتقديم جميع الأوراق الثبوتية وتحريك الدعوى، خاصة بعد ان تم القبض على احد المتورطين وإيداعه السجن المركزي.

الدمخي يسأل عن النائب البنغلاديشي وصفته في دخول الكويت

د.عادل الدمخي

وجه النائب د.عادل الدمخي سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية أنس الصالح حول ما أثير في وسائل التواصل الاجتماعي عن قضية النائب البنغالي) وتجارة الإقامات.

واستفسر الدمخي في سؤاله عن الآتي:

1ـ هل يحمل الشخص المذكور صفة عضوية البرلمان فعلا؟ وإذا كان صحيحا ما صفة النائب البنغالي لدخوله الكويت؟ هل هو ضيف لوزارة الخارجية أو مجلس الأمة؟ مع تزويدي بكشف حركة الدخول والخروج خلال الخمس سنوات السابقة؟

2ـ هل لديه إقامة في الكويت وما نوعها؟ مع ذكر الكفيل وتزويدي بالمستندات الدالة على ذلك؟ وان كانت شركة أو مؤسسة فما نوع النشاط؟ وهل لديها تعاقدات حكومية؟ والإقامات على هذه الشركة أو المؤسسة وما يتبعها؟

3ـ ما التهم التي تم توجيهها له؟ مع تزويدي بمحضر تحريات المباحث ومحضر التحقيق المحال النيابة العامة؟

4ـ تزويدنا بعد الإقامات بالتفصيل التي تقدم بها المتهم؟ وهل تم ضبط أشخاص قام بالتعامل معهم سواء مسؤولون أو غيرهم؟

العازمي لوزير الداخلية: كم عدد الأشخاص المتورطين في قضية الصندوق الماليزي؟

حمدان العازمي

وجه النائب حمدان العازمي سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح بخصوص البلاغ المقدم بشأن المعاملات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بشركات مقرها الكويت أو جهات أو مسؤولين حكوميين مع احدى الشركات الصينية والحكومة الماليزية السابقة في مشروع يقام خارج الكويت وتشوب هذه المعاملات شبهات فساد، وبعد أن أعلنتم في 29 مايو 2020 عن انتهاء وحدة التحريات المالية بفحص المعاملات المشار اليها وتقديم بلاغ الى النائب العام لوجود شبهة مخالفة القانون رقم 106 لسنة 2013 بشأن مكافحة غسيل الاموال وتمويل الإرهاب.

وطالب تزويده بالآتي:

ـ كم عدد الأشخاص المتورطين في هذه القضية مع تزويدي بأسمائهم ومناصبهم؟

ـ اذا كان من ضمن المتورطين مسؤولون حكوميون فهل تم إيقافهم عن العمل لحين الانتهاء من التحقيق؟

ـ هل تضمن البلاغ المقدم الى النيابة العامة جميع المستندات من أسماء الشركات وملاكها وأرقام الحسابات البنكية وأسماء البنوك ومبالغ التحويلات؟

ـ هل تضمن البلاغ كشفا تفصيليا للحوالات القادمة الى الكويت وأسماء الشركات الراسلة والبنوك والحسابات التي استقبلت هذه التحويلات؟

ـ هل تضمن البلاغ نسخة من تقرير وحدة التحريات المالية التي حققت في هذه القضية قبل تحويلها للنيابة وأثبتت وجود مخالفة للقانون؟

ـ هل تم التواصل مع الحكومة الماليزية لتزويد الكويت بالشركات والحسابات وحجم المبالغ التي ساعدت الشركات والمسؤولين الكويتيين في هذه القضية؟

لأول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

أبورمية يستغرب نفي سياسة مناعة القطيع

د.ضيف الله أبورمية

استغرب النائب السابق د.ضيف الله أبورمية نفي وزارة الصحة انتهاجها سياسة مناعة القطيع الخطيرة، متناسية إصدارها التعميم رقم 73 لعام 2020 بتاريخ 30 مايو (المنشور في جريدة «الأنباء»)، الذي يمنع أخذ المسحات لكشف حالات كورونا التي تراجع مراكز ومستشفيات وزارة الصحة، ما لم تكن تعاني من مضاعفات في الجهاز التنفسي حتى لو كانت أعراض المرض واضحة وجلية، وإرجاع تلك الحالات إلى منازلها لتنقل العدوى إلى بقية أفراد الأسرة والمخالطين.

وأضاف أبورمية في تصريح صحافي ان الوزارة لم تكتف بذلك بل عمدت إلى رفض فحص المخالطين لحالات كورونا التي تعالج في المستشفيات لكشف الحالات المصابة التي تحمل الفيروس ولا تظهر عليها الأعراض المرضية، وهذا سيؤدي حتما إلى نقل المرض منها الى المخالطين سواء بالمنزل أو خارجه.

وأكد أبورمية ان الأدهى والأمر ان تعطي الوزارة تعليماتها الى كوادرها الطبية بإخراج المرضى المصابين من المستشفيات قبل أخذ المسحات للتأكد من وجود الفيروس من عدمه، مما يتسبب في رجوعهم إلى اسرهم حاملين الفيروس الذي سينقل لهم المرض. وتساءل أبورمية: لماذا نسفت وزارة الصحة بروتوكولها العلاجي المطبق منذ بداية انتشار المرض؟ والذي كان يقضي بفحص جميع الحالات المشتبه فيها وتقصي جميع الأشخاص المخالطين لفحصهم وعزل الحالات المصابة وعلاجها واستبدال هذا البروتوكول بالتعميم رقم 73/2020 الذي يمنع كل ذلك. وأكد أبورمية على ان صدور التعميم رقم 73/2020 هو الإعلان الرسمي والصريح لوزارة الصحة باتباعها سياسة مناعة القطيع الخطيرة. وشدد أبورمية على ان التراجع عن الخطأ فضيلة وأن الاستمرار بالخطأ جريمة بحق المواطنين تتحمل وزارة الصحة المسؤولية الكاملة عنها أمام الله وأمام الشعب.